المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

15 تشرين الأول/أكتوبر 2010

رسالة إلى وزير الدفاع الأمريكي

الموضوع: التوجيهات اللازمة لاستخدام ما تبقى من أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة (المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 002-11)

تتناول هذه الرسالة قيام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بمراجعة أعمال حسابات وكالات الحكومة الأمريكية فيما يخص 2.651 مليار دولار من أموال الأصول المكتسبة والمصادرة والاستخدام المخطط لمبلغ 47.4 مليون دولار على الأقل من بين الأموال غير الملتزم بها والمتبقية في حسابات الحكومة الأمريكية. وقد حافظت وزارة الدفاع الأمريكي (DoD) بشكل عام على إجراء محاسبة دقيقة للأموال؛ على الرغم من وجود فارق قدره 10.7 مليون دولار بين النظم المحاسبية للجيش ووزارة الخزانة حول الأصول المصادرة. ولم يتم استخدام أموال الأصول المكتسبة ولا المصادرة منذ عام 2007 على الأقل، كما أنّ وزارة الدفاع الأمريكية ليس لديها خطط لاستخدام الأموال المتبقية في هذه الحسابات.

تعرّف الأصول المكتسبة على أنّها تلك الأموال العراقية التي تمّ تجميدها في حسابات مصرفية بالولايات المتحدة منذ حرب الخليج الأولى ثمّ نقلت بعد ذلك إلى حسابات الحكومة الأميركية. كما يتم تعريف الأصول المصادرة على أنها تلك الأصول العراقية التي تم الحصول عليها من بنوك خارج الولايات المتحدة ومن ممتلكات معيّنة كانت تخص الدولة أو النظام العراقي والتي تمّت مصادرتها من قبل قوات التحالف وتحويلها إلى حسابات الحكومة الأمريكية. وقد تلقّت وكالات الحكومة الأميركية حوالي 2.651 مليار دولار من هذه الأموال التي تضم حوالي 1.724 مليار دولار من الأصول المكتسبة وحوالي 0.927 مليار دولار من الأصول المصادرة. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية مسئولة عن أعمال التخطيط والمحاسبة من أجل استخدام هذه الأموال بما يتفق مع التوجه الرئاسي والقائل باستخدامها لمساعدة الشعب العراقي ودعم إعادة إعمار العراق.

وقدّم كلاً من نائب رئيس الشؤون المالية، ومكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) تعليقات مكتوبة حول مشروع هذا التقرير. ووافق نائب رئيس الشؤون المالية على التقرير وتوصياته. ووافق مكتب مراقب الحسابات على (1) توجيه مساعد وزير الجيش (للإدارة المالية والرقابة على الحسابات) للعمل مع وزارة الخزانة للتوفيق بين الاختلافات في موازين حسابات الأصول المصادرة و (2) إصدار التوجيهات فيما يتعلق بالاستخدام النهائي والتصرف النهائي فيما تبقى من أموال الأصول المكتسبة والمصادرة.

الخلفية

في القرارات المنفصلة الصادرة في الفترة بين 20 آذار/مارس 2003، و30 نيسان/أبريل 2003، تمّ منح وزارة الدفاع الأمريكية السلطة اللازمة لاستخدام وإجراء الحسابات حول الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة. وفي الأمر التنفيذي الصادر بتاريخ 20 آذار/مارس 2003، قام الرئيس رسمياً بمصادرة واكتساب الأموال العراقية المجمدة والمجمدة مسبقاً والمُودعة في حسابات مصرفية في الولايات المتحدة لصالح وزارة الخزانة الأمريكية (المالية).[1] وكان هناك حوالي 1.724 مليار دولار من الأصول قد تمّ اكتسابها على هذا النحو. وفي 10 نيسان/أبريل 2003، قام وزير الخزانة الأمريكية، وذلك باستخدام سلطته في الأمر التنفيذي، بتفويض مسؤولية تحديد الاستخدامات المناسبة

[1] الأمر التنفيذي رقم 13290: "مصادرة واكتساب ممتلكات عراقية معينة".

للأموال المكتسبة وتقديم المدفوعات من عائدات حسابات الأصول المكتسبة إلى وزير الدفاع. وفي وقت لاحق، صدرت مذكرة رئاسية لوزير الدفاع بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2003، تسند إلى الوزير سلطة مصادرة وبيع وإدارة الممتلكات المملوكة للدولة والنظام العراقي السابق بما في ذلك الأموال النقدية والأعمال الفنية والمجوهرات المصادرة من قِبل قوات التحالف.[2] وقد حدّد كلاً من الأمر التنفيذي والمذكرة إنفاق أموال الأصول المكتسبة والأصول المصادرة في تقديم المساعدة للشعب العراقي أو دعم إعادة إعمار العراق.

وفي 29 أيار/مايو 2003، فوض نائب وزير الدفاع السلطات المذكورة في الأمر التنفيذي وفي المذكرة الرئاسية بإدارة وإجراء العمليات المحاسبية عن الممتلكات العراقية المكتسبة والمصادرة لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ولمدة سنة واحدة. وذكر ملحق بمذكرة نائب الوزير أنّ هذه الأصول يجب أن تتم إدارتها وتقديم تقارير بمصروفاتها تحت رقابة مثيلة بتلك التي يتم تطبيقها على الأموال الأميركية المخصصة. وللأموال المخصصة، بوجه عام، فترة محددة يلزم الوفاء بالتزامات الوقت[3] خلالها. وتنتهي أيّ من الأموال الغير ملزمة بالتزامات بعد هذه الفترة ولا يمكن استخدامها في التزامات جديدة، ولكن بدلاً من ذلك يمكن استخدامها في دفع الزيادات العارضة في غيرها من الالتزامات القائمة لفترة إضافية من الوقت والتي تمّ تعيينها عند التخصيص. وبعد انتهاء هذه الفترة الثانية، تقوم وكالات الولايات المتحدة بإعادة الأموال المتبقية إلى خزينة الدولة. وعلى الرغم من ذلك، كانت الأموال المكتسبة والمصادرة متاحة للالتزام على مدى فترة زمنية غير محددة وبالتالي لم يكن هناك جدول زمني محدد لإعادة الأموال الغير مستخدمة إما إلى وزارة الخزانة أو إلى الحكومة العراقية.

وفي 31 تمّوز/يوليو 2003، أصدر وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) توجيهات تنفيذية بعنوان "الملاحق الخاصة بالإجراءات القابلة للتطبيق على الممتلكات العراقية المكتسبة والمصادرة" والتي ألقت على سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولية تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الشعب العراقي. وقد تمّ توجيه سلطة الائتلاف المؤقتة للعمل مع السلطات العراقية لتحديد هذه المشاريع. كما عيّنت التوجيهات الصادرة عن وكيل الوزارة أيضاً مسؤوليات إدارة هذه الأموال إلى وزارة الجيش (Army). وتحديداً، فقد أذنت لمكتب ميزانية الجيش بالقيام بتوزيع والإشراف على الأموال، كما ألقت على قيادة الجيش المركزي (ARCENT) مسؤولية تنفيذ أعمال الإدارة المالية اللازمة وتقديم تقارير الرقابة على هذه الأصول. وتتولى مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) مسؤولية الحفاظ على قاعدة البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية اللازمة. وقد قامت وزارة الخزانة بإدخال هذه المعلومات في نظامها المحاسبي الحكومي الموسّع لتعقب وتقديم تقارير حول الأصول النقدية لوكالات الحكومة الأميركية.

وتنتهي السلطات المخولة لسلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام واحد في 29 أيار/مايو 2004. وقد حلّت سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو 2004، وواصلت قيادة الجيش المركزي القيام بأعمال رصد الأحوال التي كانت فيها الأموال ملزمة وكيف تمّ إنفاقها، كما واصلت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية تقديم التقارير عن حالة صرف أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة. انظر الملحق (ب) حول التسلسل الزمني للتواريخ الرئيسية التي تبيّن توافر أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة.

---

[2] مذكرة الرئيس إلى وزير الدفاع الأمريكي: "الممتلكات المعيّنة التي تخص الدولة أو النظام في العراق".

[3] وتنشأ الالتزامات، بوجة عام، عندما يبرم وكيلاً من وكلاء الحكومة الفيدرالية اتفاقاً ملزم قانوناً بشراء سلع وخدمات محددة. وباستلام الفواتير ودفع المبالغ المستحقة، يتم تقليل كمية المبلغ المدفوع عن الالتزام المسجّل، وتعتبر المبالغ المدفوعة على أنّها نفقات.

استخدامات أموال الأصول المكتسبة والمصادرة

أنفق حوالي 98٪ من أموال الحسابات المكتسبة والمصادرة على أنشطة الإغاثة وإعادة الإعمار المختلفة. وقد أنفقت معظم الأموال، حوالي 2.5 مليار دولار (94٪)، بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2004. وأنفق حوالي 105 مليون دولار في الفترة ما بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و31 تمّوز/يوليو 2010. ويبيّن كلاً من الشكل 1 و2 التعطّل في استخدام الأموال المكتسبة والمصادرة. ويظهر في الشكل 1، أنّ الأموال المكتسبة استخدمت في المقام الأول في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وعمليات الوزارة. واستخدم الباقي في مشاريع إعادة الإعمار.

الشكل 1—نفقات الأموال المكتسبة حسب الفئة الفرعية (بالمليون دولار)

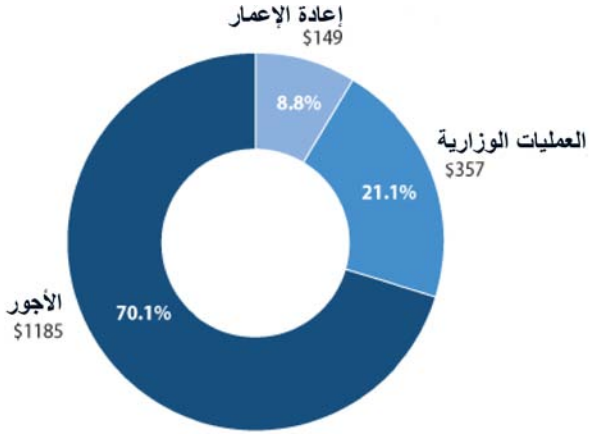

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات وزارة الدفاع بتاريخ 31 تمّوز/يوليو 2010.

كما هو مبين في الشكل 2، كانت أكبر فئة واحدة للنفقات من أموال الأصول المصادرة هي مشاريع إعادة الإعمار الغير وزارية. وكانت ثاني أكبر فئة عمليات الوزارة واستخدم الباقي لدعم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد[4] وعلى مشتريات الوقود.

[4] وفي عام 2004، تمّ تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بأموال الأصول المضبوطة وكذلك صندوق التنمية للعراق وصناديق تمويل الولايات المتحدة المخصصة. ويشمل هذا التقرير على تحديث حول كميات مبالغ الأموال المصادرة والمستخدمة لهذا البرنامج والتي سبق ووردت في تقرير برنامج إدارة الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية *2004*، SIGIR-05-014، في 2005/13/10.

الشكل 2—نفقات الأموال المصادرة حسب الفئة الفرعية (بالمليون دولار)

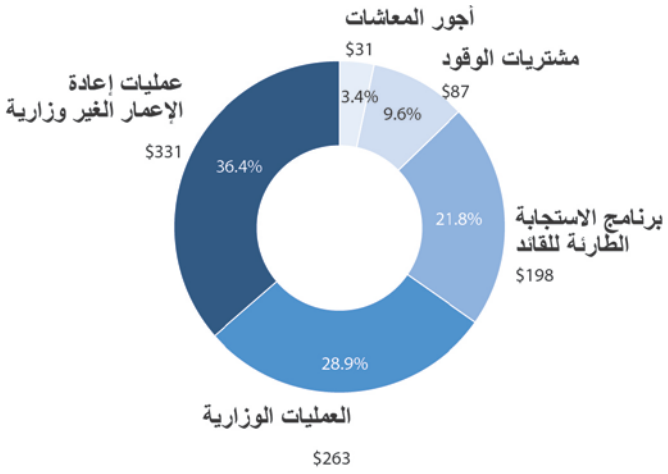

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات وزارة الدفاع بتاريخ 31 تمّوز/يوليو 2010.

وكانت الأهداف من هذا التقرير تتعلّق بتحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع الأمريكية قد وضعت ضوابط لمراقبة وتتبع الالتزامات والنفقات وما تبقى من أموال الأصول المكتسبة والمصادرة الغير مختصّة بالتزام ما؛ وتحديد ما إذا كان لدى وزارة الدفاع الأمريكية خطط لاستخدام أموال الأصول المكتسبة والمصادرة الغير منفقة.

الحسابات المعدّة لتتبع وإعداد تقارير حول أموال الأصول المكتسبة والمصادرة

أعدّ الجيش ضوابط لمراقبة أموال الأصول المكتسبة والمصادرة بإنشاء حسابات منفصلة لتتبع وإعداد تقارير عن الالتزامات والنفقات وأرصدة الأموال المتبقية الغير ملتزمة. ومن البداية، أعدّ الجيش التقارير المحاسبية الشهرية تبيّن الأرصدة القائمة في كلّ من هذه الحسابات. وتمت الموافقة على الحسابات المنفصلة من قِبل وزارة الخزانة، وذلك بالتعاون مع مكتب الإدارة والموازنة (OMB).

وأنشأ الجيش حساب الصندوق العام لتتبع نفقات والتزامات أموال الأصول العراقية المكتسبة.[5] وقد أنشئ الحساب وتمّت الموافقة عليه من قِبل مكتب الإدارة والموازنة في 11 نيسان/أبريل 2003، في نفس اليوم الذي تلقى الجيش فيه أوّل شحنة نقدية من الأموال المكتسبة من المكتب التنفيذي للرئيس. وعادة ما يتم إنشاء حسابات الأموال العامة لتسجيل نفقات المبالغ المخصصة من قِبل الكونغرس. ووفقاً لممثلي الخزانة والجيش، فقد تم تأسيس الحساب في هذه الحالة لغرض وحيد يتمثّل في مراقبة الأموال العراقية التي كانت قد صودرت وسلّمت إلى وزارة الخزانة الأمريكية.

[5] وقد تمّ تعيين رقم حساب الخزانة 2089X21 لحساب أموال الأصول المكتسبة التي تسلّمها الجيش. وحساب منفصل—1096X21—والمعروف أيضاً بإغاثة وإعادة إعمار العراق، بالجيش، والذي تمّ إنشاؤه لمراقبة الإيرادات والالتزامات والنفقات من الأموال التي خصصها الكونغرس الأميركي. ويقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً بمراجعة وضع هذه الاعتمادات المخصصة.

وبالمثل، فقد أنشأ الجيش حسابين لودائع الأموال لتسجيل الأصول العراقية المصادرة وما يتعلق بها من التزامات ونفقات.[6] ووافق مكتب الإدارة والموازنة على إنشاء حسابات أموال الودائع في 1 حزيران/يونيو 2003. وجاء في المجلد الأول بالجزء 2 في الفصل 1500 في الدليل المالي لوزارة الخزانة ما ينص على أن يتم استخدام حسابات أموال الودائع في تسجيل الأموال التي لا تنتمي إلى الحكومة الفيدرالية، وحيث تتصرف الحكومة وحدها كالمدير المصرفي أو الوكيل المالي أو كأمين على حفظ هذه الأموال. ومنذ نهاية السنة المالية 2003، قام الجيش بدعم من مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية بإعداد تقارير شهرية حول حالة الاعتمادات المخصصة تلخّص الالتزامات والنفقات والالتزامات التي لم يتم تصفيتها (أي الالتزامات التي لم تسدد)، مع بيان للأموال المتبقية الغير ملتزمة ضمن حساب صرف كلاً من الأصول المكتسبة والمصادرة. كما يتم تزويد النظام المحاسبي الموسّع للخزانة الحكومية ببيانات معاملات الحساب أيضاً، والتي ينتج عنها تقارير ربع سنوية تعرض أرصدة الحساب الخاصة بحسابات الأصول المصادرة والمكتسبة.

ويقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمقارنة الأرصدة الحالية في تقارير الاعتماد المخصصة للجيش حول الأصول المكتسبة والمصادرة بالأرصدة الموجودة في سجلات النظام المحاسبي الموسّع لوزارة الخزانة الحكومية الأمريكية. وتبيّن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجود توافق بين أرصدة الأصول المكتسبة، ولكننا لم نستطع التوفيق بين أرصدة حسابات الأصول المصادرة، ولم يقم الجيش ولا وزارة الخزانة من قبل بمحاولة التوفيق بين هذه الأرصدة. فقد أظهر حساب الجيش وجود رصيد متبقي بحوالي 47.4 مليون دولار في حين أن حسابات وزارة الخزانة أظهرت أنّ الرصيد المتبقي يبلغ 10.7 مليون دولار. وتحديداً، وكما هو موضح في الجدول رقم 1، لم تظهر سجلات الجيش عن وجود أي أموال في حساب المجموعة، ولكن تبين وجود 10.7 مليون دولار في سجلات وزارة الخزانة في هذا الحساب. وعلى أساس تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تبيّن أنّ المشكلة تكمن في حسابات وزارة الخزانة.

ومنذ نهاية السنة المالية 2004، بقيت أرصدة حسابات الأصول المكتسبة والمصادرة ثابتة نسبياً، مع وجود تغييرات ترتبط عموماً بعمليات اجتثاث الالتزام في الأموال غير المستخدمة والمدفوعات المستحقة على الالتزامات التي لم يتم تصفيتها. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيو 2010، قامت قيادة الجيش المركزي باجتثاث التزامات في أموال الأصول المكتسبة بلغ مجموعها 900.160 دولار بسبب عدم عثور المسئولين على وثائق تدعم صحة الالتزام القائم على هذه الأموال. وأيضاً ففي نيسان/أبريل 2010، قامت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية بناء على طلب من قيادة الجيش المركزي بدفع 6.8 مليون دولار إلى وزارة العدل عن الخدمات المقدمة بموجب طلب الشراء المشترك بين الإدارات العسكرية والصادر في كانون الأول/ديسمبر 2004.[7] وقريباً في حزيران/يونيو 2010، قامت وزارة العدل بإعادة 932.000 دولار. وقد قدمت هذه المدفوعات إلى وزارة العدل لتعويض الوكالة عن الدعم الذي قدمته للمحكمة الجنائية المختصة في العراق في إخراج الجثث من عدة مواقع للمقابر الجماعية وفي بناء مختبر للطب الشرعي. وأخبرنا مسئولون أنّ المدفوعات المستحقة منذ فترة طويلة لم تدفع نتيجة لأخطاء في الأرقام الحسابية المفصلة وصعوبات في تحديد المواقع الصحيحة لمكاتب دفع الفواتير والتي تمّ اكتمال نقلهم بعد بذل الجهد على طلب الشراء.

لا توجد خطط لإنفاق أموال الأصول المكتسبة والمصادرة المتبقية

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ الجيش ليس لديه خطط جاهزة لإنفاق المبلغ المتبقي بقيمة 47.4 مليون دولار في حسابات الأصول المكتسبة والمصادرة وذلك بتاريخ 31 تمّوز/يوليو 2010. وكانت هناك عملية

[6] وقد تمّ إنشاء حساب أموال الودائع رقم 6095X21 لتسجيل والقيام بالأعمال المحاسبية لمجموع الأصول التي صادرتها قوات التحالف، وأنشئ حساب إيداع أموال برقم 6098X21 لتسجيل الالتزامات والنفقات من الأموال المتاحة لوكالات الولايات المتحدة في دعم مشاريع المساعدة العراقية.

[7] ويعطي قانون الاقتصاد رقم 31 من قانون الولايات المتحدة في الباب 1535 السلطة لوزارة الدفاع في شراء السلع والخدمات من الوكالات الفيدرالية الأخرى.

معدّة للاستخدام لتخويل سلطة الائتلاف المؤقتة بمسئولية سلطة لتحديد المشاريع التي تستخدم الأصول المكتسبة والمصادرة. وخلال فترة تخويل سلطة الائتلاف المؤقتة، كان مسئولو الوزارة العراقية وقادة التحالف تقع عليهم مسئولية طلب التمويل من حسابات الأصول المكتسبة والمصادرة لإنجاز مشاريع سلطة الائتلاف المؤقتة. وكانت طلبات الحصول على تمويل تقدّم لمجلس مراجعة البرامج والذي من شأنه تحديد الأولويات وتقديم توصيات إلى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة. وعندما تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة، لم يتم تعيين أي منظمة جديدة لتحديد المشاريع الجديدة وإنفاق الأموال المتبقية. ولذلك، لم تستخدم الأموال المكتسبة منذ السنة المالية 2005، والأموال المصادرة لم تستخدم منذ السنة المالية 2007.

وما تبقى من 47.4 مليون دولار في الأموال الغير مرتبطة بالتزامات أصبح متاحاً للاستخدام في المشاريع الجديدة. وهناك 2.2 مليون دولار إضافية مخصصة لدفع نفقات الالتزامات المستحقة. وفي حين أنّ هذه الأموال غير المنفقة تبقى متاحة للالتزام على مدى زمني غير محدد، إلا أنّ المسئولون في مكتب ميزانية الجيش أخبرونا أنهم ليس لديهم خطط لاستخدام أي من الأموال العراقية المتبقية. وذكر ممثلي مكتب ميزانية الجيش أيضاً أنهم يعملون حاليا مع قيادة الجيش المركزي للتحقق من صحة وإتمام عملية دفع الالتزامات المتبقية التي لم يتم صفيتها بعد. وبعد استيفاء الالتزامات المتبقية التي لم يتم تصفيتها، سيقوم الجيش بالتخطيط للحصول على توجيهات من وزارة الدفاع ومكتب الإدارة والموازنة في المكتب التنفيذي للرئيس بشأن الاستخدام والتخلص النهائي من الأموال العراقية المتبقية. يبيّن الجدول 1 بيان بتعطّل الأموال المتبقية في كل حساب.

الجدول 1 - الأموال المتبقية في حسابات الجيش المكتسبة والمصادرة

رمز الحساب	الوصف	الالتزامات الغير مسدّدة	الغير ملتزمة	الرصيد المتبقي
2089X21 [أ]	نفقات الأصول المكتسبة	209.000 دولار	33.390.000 دولار	33.599.000 دولار
6095X21 [ب]	مجموع الأصول المصادرة	0 دولار	0 دولار	[ج]
6098X21 [ب]	نفقات الأصول المصادرة	1.958.000 دولار	14.021.000 دولار	15.979.000 دولار
الإجمالي		**2.167.000 دولار**	**47.411.000 دولار**	**49.578.000 دولار**

ملاحظات:

[أ] رقم حساب صندوق الخزانة العامة.
[ب] رقم حساب صندوق خزانة الودائع.
[ج] حسابات الخزانة تظهر رصيداً قدره 10.7 مليون دولار، ولا يظهر في حسابات الجيش.

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق وزارة الدفاع ووزارة الخزانة بتاريخ 31 تمّوز/يوليو 2010.

الاستنتاجات

قامت وزارة الدفاع بإنشاء الرقابة على الأصول المكتسبة والمصادرة لكنها لم تصدر توجيهات بشأن كيفية استخدام الأموال المتبقية. وعموماً، فقد عمل كلاً من حساب الأموال العامة والذي تمّ إنشاؤه لأموال الأصول المكتسبة وحسابات أموال الودائع التي تمّ إنشاؤها لأموال الأصول المصادرة، على توفير الأنظمة الرقابية الرئيسية للإدارة المالية على أرصدة الحسابات. وقد مكّن هذا الجيش من المحافظة على عمليات المساءلة الدقيقة وتقديم التقرير بشكل منتظم حول الالتزامات والنفقات الخاصة بأموال الأصول المكتسبة والمصادرة. ومع ذلك، أظهر النظام المحاسبي الموسّع للخزانة الحكومية وجود 10.7 مليون دولار في مجموع حساب الأصول المصادرة والتي لا تظهر في

حسابات الجيش. ويبدو أن المشكلة تكمن في حسابات الخزانة، إلا أنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يتمكن من تحديد السبب الكامن وراء هذا الاختلاف.

ومع ذلك، بقى ما لا يقل عن 47.4 مليون دولار في هذه الحسابات لمدة سنتين على الأقل أو أكثر—منذ 2005 بالنسبة للأصول المكتسبة ومنذ 2007 بالنسبة للأصول المصادرة—ووفقاً لتصريحات مسئولين في ميزانية الجيش، فإنه لا توجد خطط لإنفاق هذه الأموال. وكانت التوجيهات الصادرة عن الرئيس في عام 2003 والتي تطالب بأن يتم استخدام هذه الأموال لمساعدة الشعب العراقي و/أو في دعم إعادة إعمار العراق لم تعدّل منذ انحلال سلطة الائتلاف المؤقتة وبقيت سارية المفعول. ومع ذلك، فإنّ وزارة الدفاع لم تعيّن منظمة أخرى ولم تقم تفعّل منهجية للعمل مع الوزارات العراقية لتحديد مشاريع جديدة تتطلب التمويل من أجل إنفاق الأرصدة المتبقية. وبناء عليه، لم تظهر أنّ هناك حاجة إلى الأموال المتبقية في هذه الحسابات، وتسبب ذلك في الاستخدام المحدود لهذه الأموال على مدى العامين الماضيين، واحتمالية بقاء الأموال في هذه الحسابات إلى أجل غير مسمى. وهناك عدد من الاستخدامات البديلة لهذه الأموال المتبقية بما في ذلك تحديد مشاريع لمساعدة الشعب العراقي أو إعادة الأموال إلى الحكومة العراقية.

التوصيات

يوصِي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وزير الدفاع أن يقوم بتوجيه:

1. وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) للتوفيق بين الاختلافات في أرصدة حساب الأصول المصادرة بين الجيش ووزارة الخزانة.
2. وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) إما بإصدار توجيه جديد للعمل مع الحكومة العراقية لاستخدام الأموال المتبقية لصالح الشعب العراقي، أو بطلب توجيه جديد من مكتب الرئيس لتوضيح أسلوب التصرف في هذه الأموال، لتشمل إمكانية إعادة هذه الأموال إلى الحكومة العراقية.

تعليقات الإدارة والرد الخاص بعمليات التدقيق

قدّم كلاً من نائب رئيس الشؤون المالية، ومكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) تعليقات مكتوبة حول مسودة هذا التقرير. وقد تمّ إعادة طباعة هذه التعليقات في مجملها في الملحق (ه). ووافق نائب رئيس الشؤون المالية على توصياتنا وذكر إجراءات محددة تخطط وزارة الدفاع لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، سيقوم نائب رئيس الشؤون المالية بتوجيه مساعد وزير الجيش (للإدارة المالية والرقابة على الحسابات) للعمل مع وزارة الخزانة للتوفيق بين الاختلافات في أرصدة حساب الأصول المصادرة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق نائب رئيس الشؤون المالية للعمل مع وكيل وزارة الدفاع (للشئون السياسية) وغيره من وكالات الولايات المتحدة حسب الاقتضاء وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة في المستقبل المنظور للأموال المتبقية، ولتحديد تاريخ نهائي لا يتم إنشاء أي التزامات جديدة بعده في حسابات الأصول المكتسبة والمصادرة، وللترخيص باتخاذ الإجراءات الخاصة بإعادة الأموال المتبقية لحكومة العراق. وصرح نائب رئيس الشؤون المالية بأنه سيتم الانتهاء من جميع الإجراءات في آذار/مارس 2011. ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ الإجراءات المحددة، إذا ما نفّذت على النحو المقرّر، سوف تتناول الأمور محل اهتمام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

- - - -

إننا نقدّر حسن المعاملة التي يحفّ بها موظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وللحصول على معلومات إضافية عن التقرير، يرجى الاتصال بجليين دي فوربش، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق، (703) 604-1388/ mil.sigir@furbish.glenn جاسون فينيير، نائب المساعد الرئيسي للمفتش العام لعمليات التدقيق (واشنطن العاصمة)، (703) 607-1346/ mil.sigir@venner.jason.

ستيوارت دبليو بوين جونيور،
المفتش العام

cc: وزيرة الخارجية الامريكية
السفير الأمريكي في العراق
وزير الخزانة الأمريكية
قائد القيادة المركزية الأمريكية
القائد العام للقوات الأمريكية في العراق

الملحق أ ـــ النطاق والمنهجية

في أيار/مايو 2010، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في المشروع 1016، كجزء من سلسلة من عمليات التدقيق بشأن فعالية إجراءات وزارة الدفاع (DoD) لمراقبة وإعداد التقارير عن حالة الأموال العراقية. وكانت أهدافنا من هذا التقرير تتعلّق بتحديد ما إذا كانت منظمات وزارة الدفاع الأمريكية قد وضعت ضوابط لمراقبة وتتبع الالتزامات والنفقات وما تبقى من أموال الأصول المكتسبة والمصادرة؛ وعمّا إذا كان لدى وزارة الدفاع الأمريكية خطط لاستخدام أموال الأصول المكتسبة والمصادرة الغير منفقة. وقد تمت عملية التدقيق تحت سلطة القانون العام 108-106، بصيغته المعدّلة، والتي تضم أيضا واجبات ومسؤوليات المفتشين العموميين بموجب قانون المفتش العام لعام 1978. وقد أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمله من أيار/مايو 2010 وحتى أيلول/سبتمبر 2010 في المقام الأول في واشنطن العاصمة، مع زيارات ميدانية لأنشطة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) في روما ونيويورك وإنديانابوليس بولاية إنديانا.

ولإنجاز أهدافنا قمنا بعقد مناقشات وتحليل للوثائق التي قدمها مسئولون من وزارة الخزانة الأمريكية، ومكتب وزير الدفاع (مراقب الحسابات)، ومكتب ميزانية الجيش متمثلاً في مساعد وزير الجيش (للإدارة المالية والرقابة على الحسابات)، وقيادة الجيش المركزي (ARCENT) ومصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية. كما قمنا أيضاً بمراجعة تقارير التدقيق السابقة المتعلقة بأموال الأصول المكتسبة والمصادرة والتوجيهات المحددة بالأمر التنفيذي المؤرخ بتاريخ 20 آذار/مارس 2003 والمذكرة الرئاسية المؤرخة بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2003. ولم نقم بالتقصّي حول كيفية تناول وحماية النقد والذي يقع تحت السلطة الرقابية ومسئولية سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) والمنظمات الإدارية والمتعاقدة السابقة لها، أو حول الطريقة التي تم توزيع وإنفاق الأموال الأوليّة لحسابات الأصول المكتسبة والمصادرة على المساعدات الإنسانية المحددة ومشاريع إعادة الإعمار. واعتمدنا بدلاً من ذلك على التعليقات والاستنتاجات الواردة في تقارير التدقيق السابقة التي كشفت عن المشاكل السابقة فيما يتعلق بالمساءلة حول التمويل.

وقد أجريت عمليات التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها. وتقتضي هذه المعايير أن نقوم بالتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفير أساس معقول للنتائج التي توصلنا إليها والاستنتاجات على أساس هدفنا من التدقيق. كما نؤمن بأنّ الأدلة التي تمّ الحصول عليها توفر أساساً معقولاً للنتائج التي توصلنا إليها والاستنتاجات على أساس هدفنا من عملية التدقيق.

استخدام البيانات المجهزة بالكمبيوتر

لتحديد مقدار أموال الأصول المكتسبة والمصادرة المتبقية في حسابات وزارة الدفاع، قمنا بتحصيل ومراجعة مجموعة متنوعة من التقارير المجهّزة بالكمبيوتر. كما راجعنا تقارير حالة الاعتمادات المالية التي تم إنشاؤها بواسطة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) لرموز الحساب 2089X21 و6098X21 ومعلومات رصيد الحساب لحساب مجموع الأصول المصادرة 6095X21 والذي تمّ إنشاؤه بواسطة النظام المحاسبي الموسّع لوزارة الخزانة الحكومية. ثم قمنا بعد ذلك بفحص هذه التقارير مقارنة مع أرصدة حسابات قيادة الجيش المركزي والوثائق الداعمة من مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية. وعلى الرغم من أننا لم نقم بالتحقيق بشكل مستقل في المعلومات التفصيلية المجهّزة بالكمبيوتر، إلا أنّنا عقدنا مناقشات مع ممثلي مسئولي الجيش الذين أكّدوا لنا أنّ البيانات المجهّزة بالكمبيوتر هي أفضل مصدر للمعلومات المتاحة لتتبع أموال الأصول المكتسبة والمصادرة. وخلصنا إلى أنّ التقارير

المجهّزة بالكمبيوتر موثوقة بما فيه الكفاية لدعم أهداف التدقيق الخاصة بنا.

الرقابة الداخلية

في أثناء إجراء هذا التدقيق، قمنا بمراجعة الإدارة الداخلية والضوابط المالية لوزارة الدفاع الخاصة بإدارة وتقديم التقارير عن حالة أموال الأصول المكتسبة والمصادرة. فعلى سبيل المثال، قمنا بمراجعة إجراءات الرقابة الإدارية والتنظيمية المحددة بموجب الأمر التنفيذي والمذكرة الرئاسية. ومع ذلك، فقد خلُصنا إلى أنّ الضوابط التي تنظم عملية تقديم التقارير المنتظمة والمتابعة حول حالة أموال الأصول المكتسبة والمصادرة كانت موثوقة بما فيه الكفاية لتحديد الأرصدة المتبقية من أموال الأصول المكتسبة والمصادرة. كما قدمّنا نتائج المراجعة التي قمنا بها على الضوابط الداخلية ضمن هذا التقرير، في الموضع المناسب حسب الاقتضاء.

التغطية المسبقة

قمنا بمراجعة تقارير التدقيق التالية التي أصدرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووزارة الدفاع ووكالة التدقيق في الجيش الأمريكي:

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين الضوابط المالية والإدارية، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-020، في 10/27/7.

صندوق تنمية العراق: التوجيهات السياسات اللازمة لتعزيز المساءلة حول الأموال التي يديرها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10-006، في 2009/29/10.

إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية *2004*، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 05-014، في 2005/13/10.

مراقب سلطة الائتلاف المؤقتة على الأصول المكتسبة والمصادرة, المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 04-008, في 2004/28/7.

وزارة الدفاع

الرقابة الداخلية على المدفوعات التي تمت في العراق والكويت ومصر، وزارة الدفاع، المفتش العام، التقرير رقم D-2008-098، بتاريخ 2008/22/5.

وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي

المحاسبة عن الأصول المصادرة وصندوق التنمية لأرصدة العراق، ووكالة التدقيق في الجيش الأمريكي وتقرير التدقيق: A-2008-FFM-0109, بتاريخ 2008/22/5.

الملحق ب ـــ التواريخ الرئيسية التي تبيّن توافر أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة.

الجدول 2ـــالتواريخ الرئيسية التي تبيّن توافر الأموال المكتسبة والمصادرة

التاريخ	الوصف
3 آب/أغسطس 1990	الأمر التنفيذي 12722 يجمّد الممتلكات العراقية الموجودة داخل الولايات المتحدة
20 آذار/مارس 2003	الأمر التنفيذي 13290 يصادر ويكتسب الأموال المجمّدة في وزارة الخزانة. ينص النظام على أن الأموال يجب أن تستخدم في مساعدة الشعب العراقي وإعادة إعمار العراق.
10 نيسان/أبريل 2003	عيّن وزير الخزانة وزير الدفاع لتحديد الاستخدامات المناسبة للأموال المكتسبة ودفع المبالغ المستحقة من العائدات.
11 نيسان/أبريل 2003	وافق مكتب الإدارة والموازنة على حساب الأموال العامة 2089X21 لتتبع توزيع الأموال المكتسبة. وتم تعيين عنوان جديد باسم حساب إغاثة وإعادة إعمار العراق، بالجيش، وأرسلت أول شحنة من 20 مليون دولار بالعملة الأمريكية إلى العراق.
30 نيسان/أبريل 2003	مذكرة رئاسية تقوم بتعيين السلطة لوزير الدفاع للقيام بالحجز والبيع وإدارة ممتلكات معيّنة تخص الدولة أو النظام في العراق، وتقدّم التوجيه بشأن وضع إجراءات لضمان أن جميع تلك الممتلكات تمّ عمل العمليات المحاسبية وعمليات التدقيق عليها واستخدمت فقط لمساعدة الشعب العراقي .
28 أيار/مايو 2003	وافق مكتب الإدارة والموازنة على حسابات أموال الودائع 6095X21 لحساب مجموعة أموال الأصول المصادرة و6098X21 لحساب صرف أموال الأصول المصادرة.
29 أيار/مايو 2003	فوّض نائب وكيل وزارة الدفاع سلطة مصادرة وبيع وإدارة الممتلكات العراقية التي تخص الدولة أو النظام إلى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة لمدة سنة واحدة.
31 تموز/يوليو 2003	أصدر وكيل وزارة الدفاع توجيهات تنفيذية بعنوان "الملاحق الخاصة بالإجراءات القابلة للتطبيق على الممتلكات العراقية المكتسبة والمصادرة"
5 أيار/مايو 2003 وحتى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2003	استمرت الشحنات النقدية بالعملة الأمريكية إلى العراق بمجموعة تصل لإجمالي حوالي 1.7 مليار دولار. ملحوظة: تمّ شحن نحو *986.1* مليون دولار (*57.2٪* من المجموع) إلى العراق قبل أن يصدر وكيل الوزارة التوجيهات التنفيذية.
4 حزيران/يونيو 2003 وحتى 30 تموز/يوليو 2004	قُدّمت أذون التمويل لإنفاق أموال الأصول المصادرة بإجمالي 836.8 مليون إلى قيادة الجيش المركزي و90 مليون دولار لسلاح المهندسين بالجيش. ملاحظة: قد أذن في نحو *490.2* مليون دولار (حوالي *52.9٪* من الإجمالي) قبل أن يصدر وكيل الوزارة التوجيهات التنفيذية.

ملحوظة:

OMB = مكتب الإدارة والموازنة

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق وزارة الدفاع بتاريخ 31 تمّوز/يوليو 2010.

الملحق ج ـــ الاختصارات

المختصر	الوصف
ARCENT	قيادة الجيش المركزي
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
DFAS	مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية
DoD	وزارة الدفاع
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الملحق د ـــ أعضاء فريق التدقيق

تمّ إعداد هذا التقرير وإجراء التدقيق تحت إشراف جليين دي فوربش، مساعد المفتش العام لعمليات التدقيق، ومكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

من بين أعضاء هيئة الموظفين الذين أجروا عمليات المراجعة وساهموا في إعداد التقرير:

بنيامين كمفورت

إم جلين كنيفلي

جيمس إف شافير

جايسون جي فينر

إل مايكل ويلش

الملحق ه ـــ تعليقات الإدارة

مكتب وكيل وزارة الدفاع
1100 الدفاع البنتاجون
واشنطن، العاصمة 1100-20301

مراقب الحسابات

12 تشرين الأول/أكتوبر 2010

مذكرة لمساعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لعمليات التدقيق

الموضوع: التعليقات على مشروع تقرير التدقيق، "التوجيهات اللازمة لاستخدام ما تبقى من أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة" (SIGTR-11-002)

هذه المذكرة توجّه وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) بالرد على موضوع مشروع تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والمؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2010 (الملحق 1). ونحن نتفق عموماً مع ما ورد بالتقرير.

ونحن نقدر الفرصة للتعليق على مشروع تقرير التدقيق. الشخص العامل كنقطة اتصال هي السيدة أودري كلارك، ويمكن الاتصال بها على 703-602-0370 أو mil.osd@ark1c.audrey.

Mark E. Easton
Deputy Chief Financial Officer

مارك إي إيستون
نائب رئيس الشؤون المالية

المرفق:
على النحو الوارد

مشروع التقرير - المؤرخ بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2010
002-11 SIGIR

"التوجيهات اللازمة لاستخدام ما تبقى من أموال الأصول العراقية المكتسبة والمصادرة"

مكتب وكيل وزير الدفاع (مراقب الحسابات)
تعليقات مكتب وكيل وزير الدفاع على توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن تقوم وزارة الدفاع بتوجيه ما يلي:

التوصية 1: وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) للتوفيق بين الاختلافات في أرصدة حساب الأصول المصادرة بين الجيش ووزارة الخزانة.

رد مكتب وكيل وزارة الدفاع: نوافق. سيقوم نائب رئيس الشؤون المالية بتوجيه مساعد وزير الجيش (للإدارة المالية والرقابة على الحسابات) للعمل مع وزارة الخزانة للتوفيق بين الاختلافات في أرصدة حساب الأصول المصادرة بين الجيش ووزارة وذلك وفقاً للائحة الإدارة المالية لوزارة الدفاع، المجلد 4، الفصل 2 ، الباب 0207، "رصيد الأموال مع تسويات الخزانة." تاريخ الإتمام المقدّر في آذار/مارس 2011.

التوصية 2: وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) إما بإصدار توجيه جديد للعمل مع الحكومة العراقية لاستخدام الأموال المتبقية لصالح الشعب العراقي، أو بطلب توجيه جديد من مكتب الرئيس لتوضيح أسلوب التصرف في هذه الأموال، لتشمل إمكانية إعادة هذه الأموال إلى الحكومة العراقية.

رد مكتب وكيل وزارة الدفاع: نوافق. سوف يعمل نائب رئيس الشؤون المالية للعمل مع مكتب وكيل وزارة الدفاع (للشئون السياسية) ومساعد وزير الجيش (للإدارة المالية والرقابة على الحسابات) وغيره من وكالات الولايات المتحدة حسب الاقتضاء وذلك من أجل: (1) تحديد ما إذا كانت هناك حاجة متوقعة في المستقبل المنظور للأموال المتبقية؛ و (2) تحديد تاريخ نهائي لا يتم إنشاء أي التزامات جديدة بعده في حسابات الأصول المكتسبة والمصادرة؛ و (3) الترخيص باتخاذ الإجراءات الخاصة بإعادة الأموال المتبقية لحكومة العراق. تاريخ الإتمام المقدّر في آذار/مارس 2011.

الملحق و ـــ رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومعلومات الاتصال

رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	بشأن الخطط الأمريكية لإعادة الإعمار والبرامج والعمليات في العراق، يتولى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توفير بشكل مستقل وموضوعي: • الإشراف والمراجعة من خلال عمليات تدقيق شاملة وعمليات التفتيش والتحقيقات • توجيه المشورة والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية • ردع المخالفات من خلال منع واكتشاف التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال • المعلومات والتحليلات إلى وزيرة الخارجية ووزير الدفاع والكونغرس والشعب الأميركي من خلال تقديم التقارير الربع سنوية
الحصول على نسخ من تقارير وشهادات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	للحصول على نسخ من وثائق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دون أي تكلفة، انتقل إلى موقع الإنترنت الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (mil.sigir.www).
للإبلاغ عن التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق	ساعد في منع التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو غير المشروعة إلى الخط الساخن الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: • Web: www.sigir.mil/submit_fraud.html • رقم الهاتف: 703-602-4063 • الخط المجاني: 866-301-2003
شئون الكونغرس	هليل واينبرغ مساعد المفتش العام لشئون الكونغرس البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 400 آرمي نافي درايف آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704 الهاتف 703-428-1059 البريد الإلكتروني mil.sigir@weinberg.hillel
الشئون العامة	ديبورا حوران مدير الشؤون العامة البريد: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 400 آرمي نافي درايف آرلينجتون، فيرجينيا 22202-4704 رقم الهاتف: 703-428-1217 فاكس: 703-428-0817 البريد الإلكتروني: mil.sigir@PublicAffairs